الزين الصباح: المرأة الكويتية أبهرت الجميع بعطائها وإبداعاتها

6

الدوسري يطالب بإقرار قانون التجنيس بالمداولتين

برنامج عمل الحكومة ومشروع الرد على الخطاب الأميري اليوم

ربيع سكر

يعقد مجلس الأمة جلسته العادية والتكميلية اليوم الثلاثاء وغدا الأربعاء ويناقش المجلس جدول الأعمال المشتمل على 13 بندًا و 43 فقرة يستهلها المجلس بن التصديق على المضابط والرسائل الواردة التي ستوزع لاحقًا على الجدول.

وأدرج 9 رسائل واردة من بينها 4 رسائل من وزيرة الدولة لشؤون الإسكان وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري تطلب فيها موافقة المجلس على تمديد مدة الرد على الأسئلة الموجهة إليها من عدد من النواب. وهناك رسالة من رئيس لجنة شؤون المرأة والأسرة تطلب فيها منح اللجنة أجلا إضافيا مدته شهر حتى تتمكن من استكمال دراسة التقرير رقم (19) للجنة شؤون الإسكان بشأن موضوع المرأة وإسكانها.

و رسالة من رئيس لجنة المرافقة العامة يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المتعلق بزراعة أشجار (الكوناكاريس) إلى لجنة البيئة للاختصاص، وإحالة الاقتراح برغبة المتعلق بتخصيص أراض في كل محافظة لبناء وحدات صناعية صغيرة توزع على الشباب إلى لجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة للسبب ذاته.

ورسالة من رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد يطلب فيها تمديد عمل اللجنة في شأن تكليفها بالتحقيق في حادثة وفاة الطالب عيسى البلوشي وحادثة الطالب في استراليا والحوادث المشابهة لحين الانتهاء من إعداد تقريرها. و– رسالة من رئيس لجنة العرائض والشكاوى يطلب فيها مخاطبة الحكومة لإصدار توجيهاتها للوزارات بضرورة حضور الوزير المختص أو أحد وكلائه على الأقل اجتماعات اللجنة لكي يتسنى لها ممارسة عملها بطريقة فعالة.

ورسالة من رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية يطلب فيها إحالة الاقتراح برغبة المقدم من السيد العضو د. محمد هادي الحويلة بشأن العمل على تخصيص بدل إشراف للتوجيه الفني للخدمة الاجتماعية والنفسية إلى اللجنة التعليمية للاختصاص.

ويحتوي الجدول على 29 تقريرًا للجان المختلفة منها الديوان الوطني لحقوق الإنسان، والعدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية لعام 2017، ومشروع الجواب على الخطاب الأميري، وتعديل قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والفحص الطبي قبل الزواج.

ومدرج على الجدول تقارير اللجان عن الإذن للحكومة بعقد قروض عامة، والتأمين الصحي على الأجانب، والرسوم والتكاليف، وتعديل قانون الجنسية الكويتية. وأدرج برنامج عمل الحكومة الجديد.

وأكد النائب ناصر الدوسري أهمية إقرار قانون العدد الذي يجوز منحه الجنسية في عام 2018 بالمداولتين خلال جلسة مجلس الأمة المقرر عقدها غدا الثلاثاء، وإحالته إلى الحكومة.

وقال الدوسري في تصريح صحافي إن هذا القانون أخفق المجلس في إقراره خلال عام 2017، لذا يجب على الحكومة تنفيذه فور إقراره ليستفيد منه المستحقون من إخواننا البدون.

وأضاف الدوسري" أضم صوتي مع الأصوات المنادية بمناقشة القوانين محل التوافق بين السلطتين وإقرارها، وتأجيل الأخرى محل الخلاف حتى يتم التوصل إلى صيغة توافقية في اللجان المنظورة بها"

قاعة عبدالله السالم

الهاشم: رفضت تحويل مستشفى جابر إلى القطاع الخاص وأن يدفع المواطن مقابل علاجه

عبد الصمد: وزارة المالية سترفع سقف مصروفات الميزانية من 20 مليارًا إلى 21.5 مليار

ربيع سكر

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها استكمال الإطار العام لتقديرات توجيه (3) – النفقات الرأسمالية – الباب الثاني (شراء الأصول غير المتداولة)، بحضور ممثلين عن كل من ديوان المحاسبة، ووزارة المالية، وجهاز المراقبين الماليين.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في بيان صحافي عقب الاجتماع إن الاعتمادات المالية لشراء الآلات والمعدات والتجهيزات (النفقات الرأسمالية غير الإنشائية) قدرت بنحو 727 مليون دينار في حين أفادت وزارة المالية أن هذه الاعتمادات قد تزيد عما يناقش حاليا حيث من المقدر رفع سقف الميزانية من 20 مليارًا إلى 21.5 مليارًا وفق إفادتها.

وأضاف أن اللجنة أوضحت أنه حتى تاريخه لم تتقدم وزارة الدفاع عن تقديم الحساب الختامي لميزانية التسلح التي أقرت في السنة المالية 2015/2016 والممولة بالكامل من الاحتياطي العام حيث نص القانون صراحة على ضرورة تقديم حساب ختامي عن كل سنة مالية وهو ما لم يتم لمدة سنتين ماليتين.

ولفت إلى أن اللجنة لاحظت أثناء النقاش أن هناك تنصلًا من الجهات الرقابية كافة عن مسؤوليتها في متابعة إصدار الحساب الختامي وهو أمر شددت اللجنة على ضرورة حسمه مع تكليف ديوان المحاسبة لمتابعة هذا الموضوع وتزويد اللجنة بتقرير عن ذلك.

وأشار إلى أن اللجنة لاحظت أيضا أن ما خصص لوزارة الصحة ما يقارب 101 مليون دينار لشراء المعدات والأجهزة الطبية وما زال عليها ملاحظات من ديوان المحاسبة ومنها: وجود العديد من الأجهزة الطبية في المخازن مع تنبيه الديوان أنه في ظل التوسعة السريرية الجديدة لعدد من المستشفيات لا بد أن يواكبها شراء ما يلائمها من معدات طبية وفق ما تقتضيه الضوابط الرقابية خاصة وأن اللجنة لاحظت أن ما خصص لمستشفى جابر من شراء أجهزة طبية لا يمكن استخدامه وذلك لعدم حسم كيفية إدارة هذا المستشفى وعدم تسلمه حتى تاريخه من قبل وزارة الصحة وهي أمور ينبغي حسمها.

وأضاف أن اللجنة لاحظت أن وزارة المالية وبإقرار منها قامت بتعلية بعض المبالغ بصورة غير سليمة من الناحية الإجرائية بمبررات تراها اللجنة غير منطقية ومنها على سبيل المثال: تعلية مبلغ وقدره 50 مليون دينار كانت قد أقرت قبل سنتين ماليتين ضمن مبلغ 120 مليون دينار حيث تم صرف مبلغ 70 مليون دينار بهدف مواجهة احتياجات البلاد في ظروف أمنية معينة (تفجيرات الصادق) وقد انتفى الغرض من هذه الاعتمادات المالية المتبقية الأمر الذي يتطلب إعادة هذه المبالغ إلى الحزانة العامة للدولة بدلا من وضعها كمبالغ معلاة ولا يقابلها أعمال منجزة.

وقال إن اللجنة لاحظت أيضا تعلية مبالغ في وزارة الخارجية لم يقابلها أعمال منجزة وبموافقة وزارة المالية وقد تم استخدام هذه المبالغ لتسوية في حساب العهد بصورة لا توافق المتطلبات الرقابية كما أكد ذلك ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين.

وأكد ضرورة بحث الأجهزة الرقابية المختصة لقانون 92/161 بشأن التنظيم الإداري وتفويض الاختصاصات حيث ترى اللجنة وجود اعتمادات مالية في بعض الجهات الحكومية تتداخل وجهات أخرى استنادا إلى هذا القانون.

وأضاف أن اللجنة ترى أن هناك توسعا في فهم القانون قد لا يكون في محله ومنها على سبيل المثال أن هيئة الاتصالات كون دورها إشرافيا ووزارة المواصلات كونها جهة تنفيذية وما تعانيه الجهتان من تداخل واضح في دور كل منهما.

من جانبها أوضحت عضو اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عقب الاجتماع أن الحالة المالية للدولة هي انعكاس للحالة الإدارية للدولة وآلية إدارة الحكومة للبلد والاستفادة من الموارد كافة الموجودة لتكوين عائد مالي ممتاز.

وقالت الهاشم إن هذا يتطلب أن تكون هناك حكومة رشيدة وآلية صرف مدروسة لافتة إلى أن الاجتماع ناقش الباب الثاني لشراء الأصول غير المتداولة ووجدنا فجوة عظيمة ما بين الإدارة المالية والإدارية في الهيكل التنظيمي للدولة.

في موضوع آخر قالت الهاشم إن الاجتماع كشف عن أن مجلس الوزراء خاطب وزارة المالية في عهد الوزير السابق أنس الصالح بتقرير فني من فريق عمل لدراسة إمكانية استثمار وإدارة مستشفى جابر حتى يتم تقييم التأمين الصحي لكل المواطنين .

وأوضحت أن كتاب مجلس الوزراء يشير إلى ضرورة تأسيس شركة من قبل الهيئة العامة للاستثمار تبحث عن شركات تقوم بإدارة مستشفى جابر الأحمد.

وأكدت الهاشم رفضها تحويل المستشفى إلى القطاع الخاص خصوصا أن التأمين الصحي يتم للمتقاعدين فقط ولا يشمل الجميع، مشيرة إلى أنها لن تصدق وجود تأمين صحي لكل الكويتيين إلا عندما ترى ممارسة صحيحة لهذا التأمين.

وقالت" لن نسمح بأن يدفع المواطن أموالا لعلاجه وعددنا مليون و 200 ألف وبإمكاناتنا المالية نستطيع جلب أفضل المستشفيات لإدارة العمل بمستشفى جابر ودون أن يدفع المواطن أي شيء».

وأشارت الهاشم إلى أن تجربة إدارة شركات للمستشفيات مثل العدان والفروانية أثبتت فشلها وتم فسخ العقود في منتصف مدة تنفيذها .

وأضافت أن مستشفى الرازي الجديد ما زال المواطنون يشكون منه ويخلو من غرف للهيئة الطبية والإدارية الذين ما زالوا موجودين في المبنى القديم.

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

إرجاء «السجل العيني» و«العقوبات البديلة» و«الأحوال الجعفرية» لمزيد من الدراسة

«التشريعية» توافق على رفع الحصانة عن الطبطبائي و الهاشم

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير– محمد صابر)

ربيع سكر

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية خلال اجتماعها امس مشروع قانون في شأن نظام السجل العيني، وتم تأجيل اتخاذ قرار حول هذا القانون لمزيد من الدراسة. وقال رئيس اللجنة النائب الحميدي السبيعي في تصريحات للصحافيين : إن الاجتماع كان مثمراً وبحضور ممثلي وزارات العدل والبلدية والداخلية واتحاد العقاريين. وأضاف السبيعي أن مشروع قانون السجل العيني يتواكب مع العصر، لافتا إلى أن بعض النواب وممثلي البلدية أبدوا ملاحظاتهم على القانون.

وأشار إلى أن الاجتماع ناقش قانون العقوبات البديلة عن الحبس في الجنح وأجمع الحضور على أن فكرة القانون جيدة وأنه مطبق في بعض الدول ولكنه يحتاج الى ترتيب في الصياغة وضبط قانوني لبعض المواد، مؤكدا أن القانون سوف يرى النور قريباً.

وأضاف السبيعي أن قانون الجزاء فيه نص بذلك لكن (العقوبات البديلة) جاء أشمل، مؤكدا أن ملاحظات وزارتي الداخلية والعدل وكذلك ملاحظات مقدم المقترح النائب د. خليل أبل أخذت بعين الاعتبار.

وأوضح أنه تمت مناقشة قانون المحكمة والأحوال الشخصية الجعفرية، لافتا إلى أن الحكومة طلبت تأجيل هذا الموضوع لمزيد من الدراسة وإبداء رأيها حوله.

واعتبر السبيعي أن جدول اعمال اللجنة التشريعية مزدحم ويحوي قوانين عدة ومهمة، مضيفا أن قوانين الانتخاب والخبرة والتحقيقات سوف تناقش في الاجتماعات المقبلة.

وبين السبيعي انه تمت مناقشة حصانة النواب وتم رفعها عن النائبين صفاء الهاشم في قضية جنح مرور الشرق ووليد الطبطبائي في القضية جنح الشامية بأغلبية الحضور.

حملت الخزانة العامة أعباء مالية كبيرة

الحويلة يسأل الرشيدي عن إجراءات الحفاظ على الخطوط الكهربائية ومكونات الآبار الجوفية

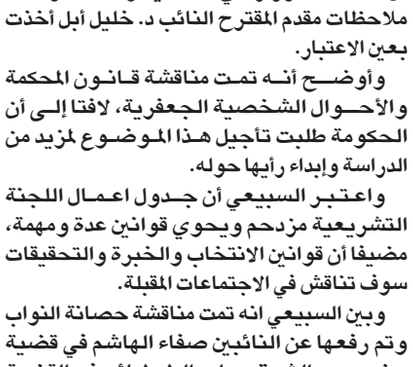

د. محمد الحويلة

وجه النائب د. محمد الحويلة سؤالاً إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي جاء في مقدمته الآتي : إن عدم قيام وزارة الكهرباء والماء باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من سرقات المحطات والخطوط الكهربائية ومكونات الآبار الجوفية حمل الخزانة العامة أعباء مالية كبيرة بلغت مليون و 270 الف دينار وحدث من خلالها انقطاعات متكررة في الشبكة وخفض إنتاجية المياه الجوفية مما كبد الوزارة تكاليف إضافية غير مخصص لها للإصلاح والاستبدال لفقد الكثير من الممتلكات الأمر الذي أثر سلبًا على الاعتمادات السنوية لتغطية مصاريف غير مخطط لها نتيجة تعرض تلك الممتلكات للسرقة.

وطالب الحويلة في نص السؤال تزويده وإفادته بالآتي:

1– لماذا لم تقم وزارة الكهرباء والماء بتشديد الإجراءات الأمنية اللازمة لحفظ ممتلكات الدولة وللحد من سرقات المحطات والخطوط الكهربائية ومكونات الآبار الجوفية؟

2– هل توجد شركات أمن متخصصة لحراسة هذه المحطات؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فهل تم اتخاذ إجراءات تجاه شركة الحراسة جراء هذه السرقات؟ وإذا كان الجواب بالنفي فلماذا لم تتعاقد وزارة الكهرباء والماء مع احدى شركات الأمن والحراسة للحفاظ على هذه الممتلكات وللحد من هذه السرقات؟

3– هل هناك معدات أو قطع أخرى تمت سرقتها من المحطات؟ إن وجدت فما هذه المعدات والقطع وما تأثيرها على عمل المحطات؟

4– هل قامت الإدارة القانونية بوزارة الكهرباء والماء بمتابعة القضايا المتعلقة بهذه السرقات؟ إذا كان الجواب بالإيجاب فيرجى تزويدي بعدد هذه القضايا والإجراءات التي اتخذت بشأنها والاحكام التي صدرت بها وإذا كان الجواب بالنفي فما أسباب عدم متابعة هذه القضايا؟

طالبها بالنظر في التظلم الذي سيقدم لها خلال يومين

عاشور يلوح بمساءلة الصبيح إن لم تعد النظر في حل جمعية الثقلين

دعا النائب صالح عاشور وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح بالنظر في التظلم الذي سيقدم لها خلال اليومين المقبلين فيما يخص حل جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية وإلا سيضطر إلى اتخاذ موقف سياسي حازم ضدها.

وقال عاشور في مؤتمر صحافي بالمركز الاعلامي لمجلس الامة إن حل جمعية الثقلين جاء من دون التحقيق مع الجمعية أو أحد اعضاء مجلس الادارة لبحث ما ادعته الوزيرة من وجود مخالفات إدارية ومالية جسيمة.

وأضاف أن كلام الوزيرة مرسل وبه إساءة لأعضاء الجمعية الذين تجاوز عددهم الـ 100 شخصية، معتبرا أن أسلوب الوزيرة في التعامل مع جمعيات النفع العام يضر بسمعة الكويت الخارجية.

وأكد أننا في دولة قانون ويفترض أن يتم التعامل مع مؤسسات المجتمع المدني بطريقة تختلف عن التعامل مع الادارات التابعة للوزيرة، لافتا إلى عدم وجود شكاوى سواء من داخل الجمعية أو من جهات خارجية على الجمعية وأدائها .وأوضح أن وزارة الشؤون تصدق ميزانيات الجمعية منذ 15 عاما، مطالبا الوزيرة بإعادة النظر في قرارها وأخذ هذا التظلم بعين الاعتبار.

وشدد على أن هذا الأمر لن يمر مرور الكرام خاصة أن جمعية الثقلين ليست جمعية عادية، معتبرا أنه إذا كان للوزيرة أي ملاحظات فيجب أن تتعاون مع الجمعية لتلافي أي خطأ موجود.وأوضح أن مؤسسات المجتمع المدني مستقلة بذاتها والرقابة عليها تتم من قبل الجمعيات العمومية ومجلس إدارتها وهي ليست ادارة تابعة للحكومة حتى تحلها بهذه الطريقة.

وطالب عاشور سمو رئيس الوزراء بتفهم هذا الوضع ووضع حد لذلك، مؤكدا ضرورة وجود تعاون لبحث الملاحظات في التقارير المالية والإدارية وإلا سيكون له موقف سياسي تجاه ذلك الأمر.

عاشور يصرح للصحافيين

«الاموال العامة» تشكل لجنة فرعية لمواجهة عدم اكتمال النصاب

الشطي : إحالة تمكين شركة من الاستثمار بمعرض الكويت الدولي للنيابة

أكد مقرر لجنة الأموال العامة البرلمانية النائب خالد الشطي ان لجنة الاموال العامة بحثت تقرير ديوان المحاسبة حول اصرار وزارة المالية على تمكين شركة من استثمار مشروع معرض الكويت الدولي وشددت على الحيلولة دون خسارة المزيد من المال العام واقرت احالة القضية للنيابة.

وتابع الشطي : لجنة الاموال العامة اقرت تشكيل لجنة فرعية لمواجهة مشكلة عدم اكتمال النصاب واضف الشطي: سنطلب من المجلس تمديد التحقيق في تنفيع بعض النواب في اكتتاب خاص لعلاقتهم مع الشركة الكويتية للاستثمار.